السلاح من مخازن الجيش الاسرائيلي في منطقة بئر السبع وبيعه الى المواطنين العرب، واكتشاف مصنع للسلاح والمتفجرات في الجليل يقوم بالمهمة نفسها، الامر الذي دفع اسحق رابين للاعراب عن مخاوفه من التطور النوعي في العمل العسكري الفلسطيني داخل المناطق المحتلة وضرورة الاستعداد للتطورات المقبلة (**هآرتس**، ٦/٢/١٩٨٥). وعاد رابين فاكد هذا الامر في مقابلة صحفية، حيث قال: «قد يشهد المستقبل القريب تزايداً في الاعمال العدائية الموجهة ضد الاسرائيليين، وتستخدم، في هذه العمليات، المتفجرات وحتى الاسلحة الخفيفة» (**معاريف**، ٨/٢/١٩٨٥).

ردود الفعل والتعليقات الصحفية

في هذا المجال، قالت مصادر امنية رفيعة المستوى في القدس، ان الاحداث الاخيرة في المناطق المحتلة لا تبرر احداث تغييرات جذرية على السياسة الامنية في هذه المناطق. ومع هذا، فان اجهزة الامن ستضاعف، في المستقبل القريب، من اهتمامها المكرس لهذا الموضوع وستتصرف بيد قاسية ضد المخلين بالامن والنظام.

واضافت هذه المصادر ان هناك توافقاً بين كافة اطراف الحكومة بشأن اتباع سياسة اشد قسوة ضد العابثين بالامن والنظام؛ واعربت عن ثقتها بنجاعة اجراءات الطرد وتشميع البيوت للحؤول دون القيام باعمال عدائية.

وحول هذه النقطة، قال وزير الدفاع، اسحق رابين: «ينبغي ان لا ينظر الى الاجراءات التي ستتخذ على انها تغيير في السياسة المتبعة، بل تعميق للنشاطات ضد الارهاب، اي العمل بنجاعة اكبر في اطار السياسة الحالية». وفصّل بعض هذه الاجراءات حيث قال: «مزيد من التواجد الامني الاسرائيلي، القيام بترتيبات اكثر ملاءمة للتعبير عن استغلال افضل للمعلومات التي بين ايدينا، اجراء المزيد من التحقيقات والاعتقالات»، واضاف: «كذلك لا استثني امكانية استخدام وسيلة الطرد الانتقائي بنسبة معينة، وهذا امر ممكن ويساعد كثيراً» (**معاريف**، ٧/٢/١٩٨٥).

وفي اتجاه اخر، اكد رابين ان الاردن، في هذه المرحلة، لايزال يحول دون تنفيذ العمليات «الارهابية» من داخل اراضيه، ومع هذا، فرابين يعتقد ان نقل مقر م.ت.ف. الى عمان سيكون له «تأثير سلبي» على الاجواء في المناطق المحتلة. وقد قال رابين: «لدينا الكثير من المعلومات التي تؤكد ان حقيقة تواجد زعماء م.ت.ف. في عمان قد خلقت مزيداً من الاتصال، بشكل مباشر او غير مباشر، مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والحال نفسها نتجت عن عقد المجلس الوطني الفلسطيني... وحقيقة ان يتم هذا التصعيد في هذه الاجواء تستوجب التوقف والتدقيق في اطار السياسة المتبعة» (**المصدر نفسه**).

اما اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسبق ووزير التجارة والصناعة حالياً، فقد اتهم الحكومة الاسرائيلية بالتسبب في تدهور الوضع الامني في المناطق المحتلة، حيث قال: «ان تزايد الارهاب في الضفة الغربية هو نتيجة واضحة لعدم وجود سياسة واضحة تجاه هذه المناطق»، واضاف: «لا حاجة بنا الى نماذج ومعطيات احصائية لاقرار ان هناك تدهوراً في الوضع الامني، والمشكلة ليست في جهاز الامن الذي لديه كافة الوسائل لمعالجة الارهاب، بل هي في الجهاز السياسي» (**عل همشمار**، ١٠/٢/١٩٨٥).

كذلك، ندد شارون بتصريحات بعض اعضاء الحكومة التي يمكن ان يفهم منها ان اسرائيل لن تستمر في السيطرة على هذه المناطق، وقال: «على خلفية هذه التصريحات، ينبغي الايضاح، بشكل لا يقبل التأويل، ان الضفة الغربية لن تنفصل ابداً عن دولة اسرائيل... وكرد على هذه الموجة، يجب اقامة المزيد من المستوطنات الجديدة في المناطق المحتلة» (**المصدر نفسه**).

وكان اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية، قد سبق شارون الى هذا الاستنتاج عندما قال: «اذا كان هناك بين جيراننا من يعتقد ان هذه الحكومة تختلف عن سابقاتها، وانها مستعدة للتنازل عن اجزاء من ارض ـ اسرائيل، فهو غارق في وهم كبير، ويجب عليه التخلص من هذا الوهم باقصى سرعة ممكنة... ان دولة اسرائيل وشعب اسرائيل لن يتنازلا عن اي جزء من ارض ـ اسرائيل» (**يديعوت احرونوت**، ١/٢/١٩٨٥).

وحول هذه النقطة بالتحديد، اعترف اسحق رابين بهذه الحقيقة، عندما قال، في برنامج «موكيد» التلفزيوني، بصريح العبارة: «طالما ان حزب العمل يجلس سوية مع (الليكود) في حكومة واحدة، فليس باستطاعته تقديم الشيء الكثير في مجال المسار السياسي. هذا لانه يوجد بين الشريكين الاساسيين في حكومة الوحدة القومية تفاهم، رغم وجود مصاعب